

The Effects of The Hidden Economy in Sudan And its Reduction Strategies

Professor / Abdel Muttalib Ali Ibnouf¹, Howyda Tahir Hassan Taha²

¹Professor of Economics, Al-Neelain University

²Financial Inspector, Ministry of Finance, North Kordofan State

Abstract: The economic and social effects of the phenomenon of the hidden economy include that some of the funds practiced by the hidden economic activity result from evasion of payment of taxes owed to the state, which necessarily means the lack of resources available to the state to finance its economic and social development programs. Through the ability to secure goods at prices lower than the prices of goods in the official sector and this is generated by encouraging the growing phenomenon of counterfeiting and imitation, the basic premise that has been proven hidden economy affects the sustainable development of economic and social dimensions. The researcher relied on the analytical descriptive approach, which was concerned with describing the various aspects related to the effects of the hidden economy and the strategies adopted by the Sudan to limit it, with the aim of reaching logical results that enable the formulation of a proposed vision and solutions to the problem of study. This leads to the difficulty of correctly estimating the size of the variables of interest to policy makers, because it is difficult to measure and this has negative effects on estimating the rate of growth correctly, which leads to the development of policies that appear to be clear but in fact may be the opposite. The researcher recommended based on the results should include the hidden economic activities that are linked to social and economic status characterized by poverty and unemployment within the integration approaches in the national economy taking into account the factor of creativity, the need to combat activities associated with organized crime and eliminate it and punish violators in strict application of laws Activation of deterrent laws and increase fines for those who They work in a hidden form, as well as those who employ them (informal employment) and show a greater degree of control and control of these forms of hidden employment.

keywords : Hidden economic activity, informal employment.

بسم الله الرحمن الرحيم آثار الاقتصاد الخفي في السودان واستراتيجيات الحد منه

بروفيسور / عبد المطلب علي ابنعوف / استاذ الاقتصاد بجامعة النيلين – الخرطوم.
هويدا الطاهر حسن طه / مفتش مالي وزارة المالية ولاية شمال كردفان - الأبيض

المستخلص :

إن هنالك آثار اقتصادية واجتماعية تنتج عن ظاهرة الاقتصاد الخفي منها أن بعض الأموال التي يمارس بها النشاط الاقتصادي الخفي تنتج عن التهرب من سداد الضرائب المستحقة للدولة، وهذا يعني بالضرورة نقص الموارد المتاحة للدولة لتمويل برامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن في المجال الصناعي والتجاري وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي وهذا ما يتولد تشجيع تنامي ظاهرة التزيف والتقليد، الفرضية اساسية التي تم إثباتها يؤثر الاقتصاد الخفي على التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية . أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي أهتم بوصف الجوانب المتنوعة المتعلقة بآثار الاقتصاد الخفي والاستراتيجيات التي اتبعها السودان للحد منه، بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تمكن من وضع تصور مقترح وحلول لمشكلة الدراسة، وخلصت النتائج تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية الواضحة السياسية، لأنه من الصعب قياسه وهذا ما يخلف آثاراً سلبية على تقدير معدل النمو بشكل صحيح، مما يؤدي إلى وضع وفقاً لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك. أوصي الباحث بناء على النتائج يجب إدراج النشاطات الاقتصادية الخفية التي ترتبط بوضعية اجتماعية واقتصادية تنسم بالفقر والبطالة ضمن مقاربات الاندماج في الاقتصاد الوطني بمراعاة عامل الإبداع عندها ضرورة محاربة النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة والقضاء عليها ومعاينة المخالفين بالتطبيق الصارم للقوانين تفعيل القوانين الرادعة وزيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية ، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم (العمالة غير الرسمية) وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية.

الكلمات المفتاحية : النشاط الاقتصادي الخفي، العمالة غير الرسمية.

مقدمة :-

إن هنالك آثاراً اقتصادية واجتماعية مهمة تنتج عن "الاقتصاد الخفي" ويمكن قياسها بالملاحظة وبالمقارنة بين الشواهد من خلال الحقب الزمنية السابقة، بالإضافة إلى مستجدات العولمة والانفتاح التكنولوجي الكبير.

ومن أهم تلك الآثار الاجتماعية ما هو خاص بسلوك المستهلك ، حيث تفترض النظرية الاقتصادية أن سلوك المستهلك يتسم بالرشد وبالتالي فهو يحاول تعظيم المنفعة التي يحصل عليها من إنفاقه لدخله المحدود، أي أنه يوزع دخله على السلع والخدمات المختلفة بشكل يحقق له أقصى إشباع ممكن. إلا أن السلوك الاستهلاكي لممارسي الاقتصاد الخفي لا يتسم بالرشد ومن ثم يسقط الفرض الأساسي لنظرية سلوك المستهلكين، إذ أنهم يتجهون غالباً إلى أنماط من الاستهلاك تتسم بالتبذير وقد يصل الأمر للإنفاق على الخمر والمخدرات وغيرها من مجالات غير مشروعة قانوناً، ويغلب على إنفاقهم على السلع والخدمات المشروعة النمط الاستهلاكي الترفي.

كما يمكن أن يمتد هذا النمط من السلوك الاستهلاكي إلى باقي الأفراد من خلال ما يعرف باسم أثر المحاكاة وتصبح عدم الرشد في الاستهلاك هو الأساس في سلوك المستهلك الفرد.

والأثر الثاني والشديد الأهمية هو تعطيل آلية جهاز الثمن، حيث أن الوضع الطبيعي أن التوازن في السوق يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، وذلك حينما تتحدد قوى العرض بسلوك المنتج محفزاً بدافع الربح، وتتحدد قوى الطلب بسلوك المستهلك مدفوعاً بحافز تعظيم منفعته أو إشباعه، وحيث أن الدافعين (تعظيم الربح والمنفعة) قد انتقيا نتيجة لسلوك فئة ممارسي "الاقتصاد الخفي" على النحو السابق بيانه، فإن هذا يؤدي إلى تعطيل ميكانيكية جهاز الثمن وما يترتب على ذلك من سوء تخصيص الموارد في أسواق السلع ، بل وفي أسواق خدمات عناصر الإنتاج وبالتالي تشوه أسعارها.

كذلك من الآثار الاقتصادية الواضحة للاقتصاد الخفي هو أن بعض الأموال التي يمارس بها النشاط الاقتصادي الخفي تنتج عن التهرب من سداد الضرائب المستحقة للدولة، وهذا يعني بالضرورة نقص الموارد المتاحة للدولة لتمويل برامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة. وانخفاض الدخل المسجل في الحسابات القومية، الأمر الذي قد تضطر معه الحكومات إلى اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة في الضرائب المفروضة، ومن ثم زيادة العبء الضريبي على عاتق أفراد المجتمع .

كذلك يؤثر "الاقتصاد الخفي" سلباً على الادخار والاستثمار وذلك من عدة وجوه . فمن ناحية ، تؤدي هذه العمليات إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج عن طريق التحويلات النقدية بين البنوك المحلية والخارجية، ويعد هذا تسرباً لجزء من الدخل القومي ويؤثر سلباً على الادخار المحلي فيؤدي إلى عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، وتتسع الفجوة التمويلية ، بينما يتم إيداع رؤوس الأموال الوطنية في البنوك الأجنبية عوضاً عن أن تأخذ طريقها إلى مجالات الاستثمار المختلفة داخل البلاد. كذلك ينتج من تهريب رأس المال الوطني أن يزيد معدل الاستهلاك دون حدوث زيادة مماثلة في الناتج، وقد تلجأ الدولة لتعويض هذا النقص في المدخرات المحلية عن احتياجات الاستثمار إلى الاستعانة بالموارد الأجنبية سواء في صورة قروض أجنبية وما سيتبعه ذلك من زيادة المديونية الخارجية الأمر الذي سيسفر عنه آثاراً اقتصادية وسياسية غير حميدة على البلد المقترض. ومن الأمثلة الحية على ذلك مثال هو في حالة شراء الذهب والعقارات والتحف الفنية لا بقصد الاستثمار ولكن بقصد المضاربة على أسعارها فهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض القدر الموجه إلى الادخار المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن المشروعات والشركات التي يتم تأسيسها بأموال غير مشروعة لا تهتم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات ولا بتطبيق معايير الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد على المستوى القومي، كما أنها لا تستهدف تعظيم الأرباح وتكون قادرة على عرض سلعها وخدماتها بأسعار تنافسية أكبر من المشروعات الجادة والشريفة، فضلاً عن قدرة المشروعات غير المشروعة في التهرب من الضرائب ومن ثم تدخل في منافسة غير متكافئة وغير عادلة يضطر معها المستثمر الجاد إلى الخروج من السوق وقد يدفعه ذلك إما إلى التحول إلى الأنشطة غير المشروعة أو استثمار أمواله في الخارج ، بما يؤثر سلباً على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وعلى مستوى الضرائب وتوازن الميزانية الأنشطة الغير ظاهرة تهرب من كل أنواع الضرائب، وهذا ما يؤثر سلباً على ميزانية الدولة.⁽¹⁾

من بين أهم الآثار التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاقتصادي هي تشجيع تطور السوق الموازي وبالتالي تنامي تداول استخدام الكتلة النقدية غير الرسمية وهذا ما يؤثر سلباً على النظام البنكي حيث تضعف لديه قدرة منح القروض للاقتصاد الرسمي مما يؤثر سلباً على الاقتصاد ككل بالإضافة إلى أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات وهذا ما سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية تؤثر سلباً على العاملين في القطاع الرسمي.

كما أن هذا الاقتصاد يؤثر سلباً على المجال الصناعي والتجاري وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي وهذا ما يتولد تشجيع تنامي ظاهرة التزيف والتقليد:

الأهمية :-

1. تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان.
2. إستراتيجية للتنمية المستدامة تقتضي مزيداً من البحث للكشف عن التأثيرات المتوقعة لكبر حجم الاقتصاد الخفي ومعالجته بالشكل العلمي.

الأهداف:-

مساعدة صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار من اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، والتي تراعي طبيعة الدور الذي يُمارسه الاقتصاد الخفي على التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي قد تُسهم في تصحيح التشوه الذي يُمكن أن يُحدثه الاقتصاد الخفي من خلال النتائج التي يتوصل إليها.

المنهجية:-

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي، وأثره على التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقة الدراسة، وتوضيح المفاهيم والأسباب المفسرة والآثار الناجمة عن الاقتصاد الخفي وأثره على النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة بالاعتماد على بيانات وصفية أولية كالتقارير وثائق ومواقع على الإنترنت ورسائل جامعية وكتب وأوراق عمل مقدمة في ندوات ومؤتمرات وتقارير محلية وقومية وعالمية

النتائج والمناقشة :-

آثار الاقتصاد الخفي:

- 1/ يؤثر الاقتصاد الخفي على مستوى الضرائب وتوازن الميزانية بسبب الأنشطة الغير ظاهرة تهرب من كل أنواع الضرائب، وهذا ما يؤثر سلباً على ميزانية الدولة.
- 2/ يتسم الاقتصاد الخفي بارتفاع معدل العوائد نتيجة التهرب الضريبي، بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته. وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي غير عادلة، بالشكل الذي يمكن للاقتصاد الخفي من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الموارد، وبالتالي سوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الخفي، مما يؤثر ذلك بدوره على الكفاءة الاقتصادية.⁽²⁾

(1) نازك حامد الهاشمي، المرجع السابق ص3.

(2) شاندير فريدريك ودومنيك ، اقتصاد الظل الحجم والحالات ، جريدة أبحاث التوعية الاقتصادية، 2000م.

- 3/ إضافة إلى ذلك فإن هذا الاقتصاد يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن أصحاب القطاع الرسمي يجبرون على دفع الضرائب في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك، مما ينتج عنه إرتفاع في مداخيل أصحاب القطاع غير الرسمي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة التعليم المجاني، الصحة المجانية... الخ.⁽³⁾
- 4/ يؤدي سرعة نمو الاقتصاد الخفي إلى فشل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، مما يتسبب ذلك في تشويه المؤشرات الخاصة بسياسات الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم توضع سياسات غير مناسبة؛ نتيجة لتشويع المعلومات الموجودة، فتأتي النتائج عكس المتوقع لها.
- 5/ كما يسهم الاقتصاد الخفي في تشويه معدلات البطالة الرسمية، حيث يوفر الاقتصاد الخفي فرص عمل للذين لم يتمكنوا من حصولها في الاقتصاد الرسمي، وعادة ما تكون هذه العمالة غير مسجلة. وهذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع معدلات البطالة عن المعدل الحقيقي ومن ثم تُطبق سياسات اقتصادية غير ملائمة؛ نتيجة تحيز البيانات الواردة.
- 6/ يؤثر وجود الاقتصاد الخفي أيضاً على السياسة النقدية؛ وذلك لأن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي تتم بصورة نقدية، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة الاقتصادية الخفية تؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود، مما يؤثر بدوره في كمية النقود المستخدمة في الاقتصاد الرسمي.
- 7/ يتسبب وجود الاقتصاد الخفي في عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستختلف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي عن معدل النمو المسجل، مما يعمل هذا بدوره على تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات قد تكون أقل من الواقع، أو تقديرات مبالغ فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تصبح قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان غير مناسبة.⁽⁴⁾
- 8/ تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية لوضع السياسة، لأنه من الصعب قياسه وهذا ما يخلق أثراً سلبياً على تقدير معدل النمو بشكل صحيح، مما يؤدي إلى وضع وفقاً لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك.
- 9/ ويؤدي هذا الاقتصاد أيضاً إلى عدم صحة البيانات والمعلومات معدل التضخم، معدل البطالة، الكتلة النقدية... الخ والتي تكون لازمة من أجل إعداد الخطط السنوية. فتشوه معدل البطالة الرسمي يلعب دوراً سلبياً على السياسات الحكومية، لأنه إذا أدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في فئة الغير العاملين سيدفع بالحكومات حتماً إلى اتباع سياسات توسعية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها الخاصة بهذا المجال في حين أن الواقع يكون عكس ذلك. نفس الحال بالنسبة لتشويه معدل التضخم فمثلاً إذا ارتبط الاقتصاد غير الرسمي بأسواق السوداء للبضائع وكانت ندرة في البضائع في السوق الرسمي هذا سيساعد على زيادة أسعارها في اقتصاد سوق السوداء، وفي هذه الحالة يكون مؤشر الأسعار الرسمي أدنى بكثير من مؤشرات الأسعار الحقيقية.
- 10/ على الرغم من الآثار الإيجابية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذين لم يجدوا عملاً في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير تظهر فيه آثاراً سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض السريعة،... الخ.
- 12/ كما أن هذا الاقتصاد يؤدي إلى استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تتعدى فيه أدنى حقوق وقوانين العمل. ويولد تأثيراً سلبياً على الرغبة في مواصلة التعليم فأغلب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتصفون بتدني مستواهم التعليمي، إذ يجذب الشباب عادة في منتصف طريقهم العلمي الطور الأساسي والثانوي وفي أغلب الأحيان الابتدائي إلى العمل في هذا الاقتصاد. وهذا أما لتدهور مستوى معيشة أسرهم أو من أجل البحث على الربح السريع في أقصر وقت ممكن، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.⁽⁵⁾

الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي :

- ركزت معظم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي على جوانبه السلبية، في حين أن للاقتصاد الخفي فوائد مرتبطة بوجوده، جديرة بالاعتبار أيضاً.
- 1/ حيث تشير النتائج التجريبية التي توصل إليها (1998) Shneider إلى أن أكثر من 66% من المكاسب التي تم تحقيقها في الاقتصاد الخفي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي، وهذا بالطبع له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب المباشر.
- 2/ كما تتيح بعض أنشطة الاقتصاد الخفي لبعض الأفراد فرص الحصول على دخل أساسي أو إضافي.
- 3/ قد يسهم في انخفاض معدلات البطالة؛ لكونه يعمل على توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي.
- 4/ له دور في مساعدة محدود الدخل، حيث أنها يقوم بتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل، مقارنةً بأسعار السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد الرسمي.⁽⁶⁾

إستراتيجيات الحد من الاقتصاد الخفي :

- لا توجد إستراتيجية موحدة تتناسب الجميع لمكافحة هذه الظاهرة ومع ذلك فإن فهم الأسباب العميقة والبحث في جذور هذه الظاهرة هو الفيصل والذي يسمح فقط بتوفير سياسة أفضل لمواجهةها ولكن يجب أن يكون لدى الحكومات القدرة على اللعب على عدد من الجبهات من أجل السماح بإدراج وتعزيز وضع العمالة وضمهم للاقتصاد الرسمي هذا بتحفيز المؤسسات غير الرسمية القائمة، وهذا النوع من الحوافز يتطلب:⁽⁷⁾
- 1/ توفير ظروف عمل أفضل.
- 2/ تحسين الوصول إلى الأسواق.
- 3/ تحسين فرص الحصول على الائتمان مع ضمانات منخفضة جداً.
- 4/ تمكينهم من الوصول إلى تكنولوجيا أفضل وبأسعار معقولة وذلك في مقابل ضمهم وتسجيلهم في الاقتصاد الرسمي .
- 5/ تعفي تلك الشركات من الضرائب حتى تصل إلى عتبة معينة من النمو والربحية.
- 6/ يجوز للحكومة أيضاً تسهيل الروابط بين تلك المؤسسات والشركات الرسمية الكبيرة فقد تستفيد الشركات الرسمية من مواد رخيصة وإمدادات من القطاع الغير الرسمي في مقابل الحصول على التدريب وتعليمهم تقنيات وأساليب تنظيمية أفضل لزيادة الربحية والنمو.
- 7/ والأهم يجب على صناع السياسة في تقليل كلفة دخول الاقتصاد الرسمي وهذا بتسهيل شفافية الإجراءات البيروقراطية التي تستغرق وقتاً طويلاً والذي حتماً سيكون حتماً الحافز الأكبر لأصحاب المشاريع غير الرسمية في المستقبل لإضفاء الطابع الرسمي على مؤسساتهم .

(3) حيان حسن، اقتصاد الظل أو لاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2007م، ص 16

(4) شاندير فريديريك ودومينيك، المرجع السابق 4 .

(5) حيان سلمان، المرجع السابق، ص 18

(6) شاندير فريديريك ودومينيك، المرجع السابق، ص 4

(7) www.cba.edu.kw/elsakka/c1.doc&ved

8/ عند وضع أي إستراتيجية يجب أن تستهدف الاقتصاد غير الرسمي وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن يكون وضعها بالتعاون والتفاعل والمشورة الواسعة مع أصحاب الأعمال والعمال وكذلك مع الطلاب الذين سيبحثون قريباً عن فرص عمل على أن تسهم الشركات الكبرى أيضاً في هذه العملية بهدف زيادة الروابط بين الشركات والتعاقد من الباطن.

9/ وضع سياسات لتحسين وضع القطاع غير الرسمي وإضفاء عليه الطابع الرسمي الذي بإمكانه أن يسمح له بأن يلعب دوراً كبيراً في التخفيف من حدة الفقر وتمكين الأغلبية من السكان بالارتقاء بالنشاط الذاتي ووضع إستراتيجية نمو لصالح الفقراء سيساهم قطعاً في عملية توليد وتعظيم النمو العام.

10/ جذب وضع وتسجيل الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي .

11/ دور توسيع الفرص الاقتصادية في الريف والذي يمكن أن يساهم إلى حد كبير في تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة والذي بإمكانه أن يؤدي إلى توفير المزيد من الوظائف الرسمية وخفض الأجور في مراكز المدينة.

12/ تفعيل قوانين رادعة لمكافحة أنشطة الاقتصاد غير الشرعي.

13/ فتح فرص عمل جديدة .

الإستراتيجيات التي أنتهجها السودان لمكافحة الاقتصاد الخفي

1/ الجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال:

في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد تواصلت الجهود الخاصة بتفعيل الضوابط التنظيمية والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما أدى إلى موافقة مجموعة العمل المالي الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إخراج السودان من عملية المتابعة الدورية إلى التحديث كل عامين مشيدة بمستوى التزام السودان بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.⁽⁸⁾

2/ سياسة التمويل الأصغر :

هدفت السياسات التمويل الأصغر للمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر والصغير والمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي ، ورفع معدلات الإدخار بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر ، وذلك من خلال توفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر ، وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف شرائح ذوي الدخل المحدود النشطين إقتصادياً.

ولتحقيق هذه الأهداف واصل بنك السودان المركزي سعيه في توفير المعينات اللازمة لتوظيف نسبة 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف، كما تم رفع سقف التمويل الأصغر للعميل الواحد من 30 ألف جنيه إلى 50 ألف جنيه، بالإضافة إلى مباشرة وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة تيسير أعمالها في عام 2016م، وتبعاً لذلك تم إصدار وثيقتي ضمان لمؤسسات التمويل الأصغر وتكوين مجلس تنسيقي يضم وحدة التمويل الأصغر ووكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة والشركة السودانية لتنمية التمويل⁽⁹⁾

مجهودات الجهاز المصرفي في القضاء علي الفقر والبطالة والتي تساهم بدورها في الحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي :

أ /التمويل الأصغر عبر المصارف :

استمرت جهود بنك السودان المركزي في تطبيق سياسته الرامية للوصول بنسبة التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي* إلى 12% من إجمالي المحفظة التمويلية لكل مصرف ، وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها.⁽¹⁰⁾

جدول (1) حجم التمويل الأصغر الممنوح خلال الفترة 2012م-2016م (مليون جنيه)

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
إجمالي التمويل المصرفي	30.483	37.657.1	44.320.7	53.456.7	67.688.6
المستهدف حسب السياسة 12%	3.652	4.518.9	5.138.5	6.414.8	9.477
حجم التمويل الأصغر	1.496	1.546.0	2.055.0	2.692.0	2.940.7
حجم التمويل ذو البعد الاجتماعي	0	0	2.704	5.601.3	6.237.6
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل %	4.9	4.1	4.6	5.0	4.3
نسبة التمويل ذو البعد الاجتماعي من إجمالي التمويل %	0	0	6.1	10.5	9.2

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر وإدارة الإحصاء

ب /التمويل عبر مؤسسات التمويل الأصغر :-

عدد مؤسسات التمويل الأصغر 34 مؤسسة خلال العام 2016م بمساهمة رأسمالية ممنوحة من بنك السودان قدرها 39مليون جنيه وإجمالي رصيد التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل العاملة 1.525.8 مليون جنيه بمعدل 100.7%

جدول (2) حجم التمويل الأصغر الممنوح خلال الفترة 2012-2016م (مليون جنيه)

(8) بنك السودان المركزي، المرجع السابق ، ص 33

(9) بنك السودان المركزي، المرجع السابق ، ص 37

* التمويل الأصغر هو تسهيل مالي ممنوح بالجملة لتنفيذ المشروعات أو البرامج المتعلقة بالتنمية الريفية أو البني التحتية أو تمكين المرأة ، أو لإنشاء ودعم المؤسسات التعليمية والتدريبية والصحية ، أو تقديم خدمة المياه والكهرباء أو الخدمات الزراعية أ خدمات تطوير المشروعات الصغيرة أو تمويل السكن الاقتصادي ، وتحسين المنازل وطلاب الجامعات والسلع الاستهلاكية للتعاونيات والجمعيات والاتحادات.

(10) بنك السودان المركزي، المرجع السابق ، ص 63

المصدر	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
بنك السودان المركزي	129.0	400.5	195.0	219.0	217
صندوق الإنماء العربي	0	0	0	121.0	198.9
موارد ذاتية	47.1	0	47.1	4.1	331.3
المصارف	16.5	1.268.0	16.1	53.7	114.2
الشراكة مع بنك التنمية الإسلامي - جدة	56.0		98.8	41.0	133.3
الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر	33.2		33.2	19.7	25
الإجمالي	281.8	1.668.5	390.1	549.1	1.019.7

المصدر: بنك السودان المركزي - وحدة التمويل الأصغر
من الجدول أعلاه بلغت جملة المبالغ الممنوحة للتمويل الأصغر مبلغ 281.8 جنيه خلال العام 2012م و 1.668.5 جنيه خلال العام 2013م ومبلغ 390.1 جنيه خلال العام 2014م ومبلغ 549.1 جنيه خلال العام 2015م ومبلغ 1.019 مليون جنيه خلال العام 2016م.

أهم المجهودات المبذولة في مجال التمويل الأصغر:

تم تكوين تم تكوين مجلس تنسيق التمويل الأصغر والذي يضم وحدة التمويل الأصغر والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) كجسم تنسيقي وإشرافي. قام المجلس بمراجعة أداء تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر وإصدار لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2016م، الأمر الذي أتاح لهذه المؤسسات قبول الدوائع بالمناطق الريفية لتحقيق أهداف الشمول المالي. كما تم ربط التمويل الأصغر بالإنتاج عبر برنامج تمويل الموسم الزراعي باستخدام التقنية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة والغابات، كما شملت الجهود المبذولة الآتي:

برامج الشراكة بين بنك السودان المركزي وبنك الإسلامي للتنمية - جدة:

في إطار الشراكة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي جده تم تنفيذ:

جدول (3) حجم التمويل الممنوح بواسطة البنك المركزي وبنك جدة خلال الفترة من 2012-2016م

الملاحظات	المستفيدين	المبلغ	المؤسسات الممولة	
		51.7 مليون جنيه	10	2012م
	30.377 مستفيد	26.2 مليون دولار	8	2013م
		450 ألف دولار	10	2014م
تم إنشاء 4 مراكز لتنمية الأعمال الصغرى، و 5 حاضنات أعمال تدريبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لتدريب 3,300 مستفيد في مجالات الإنتاج الحيواني وإنتاج البرامج الحاسوبية والمنتجات الجلدية وصناعة الأثاث والملابس الجاهزة وربطهم بخدمات التمويل الأصغر في المؤسسات.				
تم إنشاء 4 مراكز لتنمية الأعمال الصغرى، و 5 حاضنات أعمال تدريبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لتدريب 3,300 مستفيد في مجالات الإنتاج الحيواني وإنتاج البرامج الحاسوبية والمنتجات الجلدية وصناعة الأثاث والملابس الجاهزة وربطهم بخدمات التمويل الأصغر في المؤسسات. وتمويل 10 مؤسسات تمويل أصغر استهدفت 64,000 مستفيد، إضافة إلى تنفيذ برنامج بناء قدرات المشروعات الصغرى والصغيرة باستخدام تقنية المعلومات في خمس ولايات.				

المصدر: بنك السودان المركزي التقرير السنوي 2012-2016م

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :-

تم إستقطاب دعم خارجي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50 مليون دولار، حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى من القرض بمبلغ 25 مليون دولار في مايو عام 2015م لتمويل 15 مؤسسة تمويل أصغر، والمرحلة الثانية بمبلغ 12.5 مليون دولار في عام 2016م لتمويل 6 مؤسسات تمويل أصغر ومحفظه الخريجين⁽¹¹⁾.

محفظة تمويل مشروعات الخريجين :-

تم تكوين محفظة الخريجين بمشاركة كل من بنك السودان المركزي و 21 مصرفاً تجارياً، وتم إختيار مصرفي المزارع التجاري والإدخار كرائدين للمحفظه.

جدول (4) حجم تمويل مشروعات الخريجين خلال الفترة من 2012-2016م

السنوات	المبلغ مليون جنيه	المستفيدين
2012	31.5	
2013م	59	
2014م	71.5	4.024
2015م	78.6	4.496
2016م	73.3	4.656

⁽¹¹⁾ بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص 66-68

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي 2012-2016م

محفظة تمويل مشروعات المرأة الريفية :

تستهدف 76.500 امرأة في إطار شراكة مع وزارة الرعاية الاجتماعية عبر مضاربة مقيدة مع مصرف الإيداع والتنمية الاجتماعية في كل من ولايات (سنار، كسلا، شمال كردفان، الشمالية والخرطوم، الجزيرة ، جنوب كردفان، شمال دارفور، نهر النيل).

جدول (5) يوضح تمويل مشروعات المرأة الريفية خلال الفترة من 2012-2016م

السنوات	المبلغ جنيه	المستفيدين امرأة
2012	39.600	
2013م	4.3.000.000	2.117
2014م	5.400.000	8.200
2015م	5.800.000	372
2016م	6.500.000	373
الجملة		11.062

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي 2012-2016م

الشراكة بين ديوان الزكاة والجهاز المصرفي محفظة (أمان) :

تم تكوين محفظة أمان بمشاركة كل من ديوان الزكاة والمصارف خصماً على النسبة المخصصة في سياسات بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر 12%.

جدول (6) الأداء الفعلي للمحفظة أمان وأعداد المستفيدين خلال الفترة 2012م-2016م

السنوات	المبلغ مليون جنيه	المستفيدين
2012م	141.7	
2013م	158.4	89.664
2014م	168.4	
2015م	173.6	92.207
2016م	168	81.825

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي 2012-2016م

مبادرة البنك الزراعي للتمويل الأصغر (أبسمي) :-

يعتبر مشروع أبسمي نموذجاً لأفضل ممارسات التمويل الأصغر لإحداث تغيير جذري في قطاع التمويل الريفي وذلك بالوصول إلى الأسر الفقيرة في قاعدة الهرم الاقتصادي ببرنامج تمويل متناهي الصغر ومستدام.⁽¹²⁾

بمشاركة مع بنك السودان المركزي ودعم فني من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، بدأت مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر (أبسمي) بتنفيذ المرحلة الأولى في العام 2011م في ثلاث محليات بولاية شمال كردفان بمبلغ 31.4 مليون جنيه ، ثم إنتقل في المرحلة الثانية لبقية ولايات السودان ليغطي مليون أسرة في 10 ولايات. بلغ حجم التمويل الممنوح لمشروعات أبسمي بالبنك الزراعي في المرحلة التمهيدية 118.2 مليون جنيه لعدد 23.033 مستفيداً بنسبة سداد 95%، تم تنفيذ المرحلة التوسعية بمبلغ 2.5 مليون دولار وباستهداف 90 ألف مستفيد.⁽¹³⁾

مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق في المواسم الزراعي:-

يهدف المشروع إلى مساعدة المزارعين في ولايات السودان من الوصول والتعامل مع أسواق التمويل والتأمين والحزم التقنية والزراعية وأسواق السلع للمدخلات والمنتجات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وفائض للسوق من المحاصيل الغذائية والنقدية بنهاية الموسم الزراعي⁽¹⁴⁾ بمبلغ 74.3 مليون جنيه خلال العام 2012م أما العام 2013م تم استهداف 40.000 مزارع بعدد 8 ولايات.

شركة التنمية الريفية :

تعتبر الشركة من مؤسسات التمويل الرائدة حيث تم تسجيلها وفق قانون الشركات 1925 ومقرها الخرطوم تقوم بتقديم التمويل الأصغر والصغير تمثل نوعاً من التكامل بين القطاعين العام والخاص المساهمين (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بنك الخرطوم، بنك السودان، مصرف المزارع التجاري والبنك السوداني الفرنسي)⁽¹⁵⁾

جدول (7) مبالغ التمويل خلال الفترة 2012م-2016م

2012م	2013م	2014م	2015	2016م
11.035.885	2.807.445	10.894.658	17.176.469	47.193.250

المصدر : العرض الاقتصادي 2012م -2016م

(12) بنك السودان المركزي، تقرير رقم 53، المرجع السابق ، ص 72

(13) بنك السودان المركزي، تقرير رقم 56، المرجع السابق ، ص 66-68

(14) بنك السودان المركزي، تقرير رقم 53، المرجع السابق ، ص 73

(15) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي 2012م ص 168

من الجدول أعلاه خلال العام 2012م تم تمويل بمبلغ 11 مليون جنيه ثم انخفض في العام 2013م إلى 2 مليون جنيه ثم ارتفع في العام 2014م إلى 10 مليون جنيه وتوالي الارتفاع في العام 2014م إلى 17 مليون جنيه ثم ارتفع إلى 47 مليون جنيه خلال العام 2016م.

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية :

جدول (8) مبالغ التمويل الأصغر والمستفيدين خلال الفترة 2012م-2016م

السنوات	المبلغ مليون جنيه	الأسر المستفيدة
2012م	290	70.146
2013م	290	50.669
2014م	364.2	58.383
2015م	395.4	55.298
2016م	513.4	55.375

المصدر : العرض الاقتصادي 2012-2016م

من خلال الجدول أعلاه نجد أن التمويل الأصغر في العام 2012 بلغ 290 مليون جنيه أما الأسر المستفيدة كانت 70.146 أسرة وفي خلال العام 2013م بلغ 290 مليون لتمويل 50.669 أسرة وفي العام 2014م بلغ 364.2 مليون جنيه لتمويل 58.383 أسرة ، والعام 2015م بلغ 395.4 مليون جنيه لتمويل 55.298 أسرة أما خلال العام 2016م بلغ حجم التمويل 513.4 مليون جنيه لتمويل 55.375 أسرة.

صناديق الضمان الاجتماعي:

هي حماية للفرد في حالات الشيخوخة وفقدان القدرة علي العمل بجانب توفير مزايا نقدية لمن لا دخل لهم من الفقراء. الضمان الاجتماعي يعتبر من مسؤوليات الدولة الأساسية التي تنظم علاقة الدولة بمواطنيها وبالدول المحيطة ، وهو نظام اقتصادي واستثماري يركز علي المبادئ الاقتصادية السائدة وذلك عبر آليات الضمان الاجتماعي الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية والصندوق القومي للتأمين الصحي وديوان الزكاة .

جدول (9) موارد آليات الضمان الاجتماعي: للفترة 2012م -2016م (ألف جنيه)

2016م	2015م	2014م	2013م	2012م	
4.213.4	1.879	1.778.9	644.91	693.056	المعاشات
	1.756	1.468	1.191	942.8	التأمينات الاجتماعية
1.497.0	903	880.5	560.3	578.4	التأمين الصحي
2.574.1	2.100.1	1.555.4	1.198.6		ديوان الزكاة

المصدر : العرض الاقتصادي 2012-2016م

* تم دمج المعاشات والتأمينات في الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية أ قطاع حكومي 2.154.6 مليون جنيه وبقطاع عام وخاص 2.058.8

جدول (10) عدد المشتركين في صناديق الضمان الاجتماعي خلال الفترة 2012م – 2016م

#	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
المعاشات		412.733	503.217	699.570	335.867
التأمينات الاجتماعية	67.221	323.538	321.318	330.687	
التأمين الصحي		10.857.063	12.592.073	13.837.238	16.411.623

المصدر : العرض الاقتصادي 2012-2016م

* تم دمج المعاشات والتأمينات في الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

جدول (11) عدد المستفيدين من الدعم الاجتماعي للفترة من 2012م – 2016م

البيان	2012م		2013م		2014م		2015م		2016م	
	العدد	المبلغ مليون جنيه	العدد	المبلغ مليون جنيه	العدد	المبلغ مليون جنيه	العدد	المبلغ مليون جنيه	العدد	المبلغ مليون جنيه
المشروعات	البيانات غير متاحة		392.113	149.4	392.113	149.4	108.003	348.228	130.567	437.7
الطلاب الجامعي			81.924	51.9	83.751	75.4	87.363	78.5	82.691	77.2
التأمين الصحي			456.403	96	461.301	160.0	473.546	198.2	443.662	194.6
كفالة الأتيام			57.601	32.4	53.531	42.8	55.295	81.6	96.758	90.9

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي 2016م

جدول (12) الصرف الفعلي الزكاة للفترة 2012م - 2016م مليون جنيه

البيان	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الفقراء والمساكين	951.9	950.8	1.326	1.628.8	
الغارمين	49.8	49.81	6.580	79.6	
المصارف الدعوية	56.2	56.28	6.608	89.3	
في سبيل الله	34.7	34.74	3.715	39.2	
ابن السبيل	5.53	5.538	6.748	9.0	
العاملين عليها	239.4	239.0	2.874	381.9	
الصرف الإداري	83.4	83.40	9.914	120.6	
صرف افقي	698.1				
صرف رأسي	253.8				
إجمالي الصرف	1.421	1.419	1.889	2.348.0	

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي 2016م

دعم الموازنة :

المنافع الاجتماعية

تعني المنافع الاجتماعية دعم الحكومة للقطاع الأسري المباشر، التأمين الصحي، دعم العلاج بالخارج والداخل، دعم الحوادث وإصابات الأطفال.⁽¹⁶⁾

جدول (13) الصرف الفعلي علي المنافع الاجتماعية خلال الفترة 2012-2016م

السنوات	المبلغ مليون جنيه	الاداء الفعلي للميزانية	النسبة
2012م	653	22.168	2.9%
2013م	673	34.312	2.0%
2014م	1.528	51.228	3.0%
2015م	1.976	54.499.7	3.6%
2016م	2.648	57.864.6	4.6%

المصدر : العرض الاقتصادي 2012-2016م

من الجدول أعلاه نجد أن الصرف الفعلي علي المنافع الاجتماعية خلال العام 2012م بلغ 653 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 22.168 مليون جنيه بنسبة 2.9%، خلال العام 2013م بلغ 673 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 34.312 مليون جنيه بنسبة 2%، خلال العام 2014م بلغ 1.528 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 51.228 مليون جنيه بنسبة 3%، أما خلال العام 2015م بلغ 1.976 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 54.499.7 مليون جنيه بنسبة 3.6% وخلال العام 2016م بلغ 2.648 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 57.864.6 مليون جنيه بنسبة 4.6%

التممية القومية الاجتماعية :

حيث يمثل البند 12% من إجمالي مصروفات التنمية القومية⁽¹⁷⁾

جدول (14) الصرف الفعلي علي التنمية القومية الاجتماعية خلال الفترة 2012-2016م

السنوات	المبلغ مليون جنيه	الاداء الفعلي للميزانية	النسبة
2012م	123	22.168	0.6%
2013م	154	34.312	0.4%
2014م	174	51.228	0.3%
2015م	350.1	54.499.7	0.6%
2016م	805	57.864.6	1.4%

المصدر: العرض الاقتصادي 2012-2016م

من الجدول أعلاه نجد أن الصرف الفعلي علي التنمية القومية الاجتماعية خلال العام 2012م بلغ 123 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 22.168 مليون جنيه بنسبة 0.6%، خلال العام 2013م بلغ 154 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 34.312 مليون جنيه بنسبة 0.4%، خلال العام 2014م بلغ 174 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 51.228 مليون جنيه بنسبة 0.3%، أما خلال العام 2015م بلغ 350.1 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 54.499.7 مليون جنيه بنسبة 0.6% وخلال العام 2016م بلغ 805 مليون من جملة الإيرادات البالغ قدرها 57.864.6 مليون جنيه بنسبة 1.4%.

⁽¹⁶⁾ بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص 104⁽¹⁷⁾ بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص 105

المراجع :-

1. بنك السودان المركزي، تقرير رقم 53
2. بنك السودان المركزي، تقرير رقم 56
3. نازك حامد الهاشمي الاقتصاد الخفي ، شبكة عزة الإخبارية، 19 يونيو، 2013م.
4. شاندير فريدريك وديمومنيك ، اقتصاد الظل الحجم والحالات ،جريدة أبجديات التوعية الاقتصادية،2000م.
5. حيان حسن، اقتصاد الظل أو لاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2007م.
6. www.cba.edu.kw/elsakka/c1.doc&ved
7. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي 2012 م .

References

- [1] The Central Bank of Sudan, Report No. 53
- [2] Central Bank of Sudan, Report No. 56
- [3] Nazek Hamed Al Hashemi The Hidden Economy, Azza News Network, June 19, 2013.
- [4] Chandir Frederick and Dimomenik, The Shadow Economy of Size and Conditions, Journal of Economic Awareness, 2000.
- [5] Hayyan Hassan, Shadow Economy or the Hidden Economy, Syrian Economic Sciences Association, 2007.
- [6] www.cba.edu.kw/elsakka/c1.doc&ved
- [7] Ministry of Finance and Economic Planning, economic presentation 2012.